

المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية هل يمكن أن تكون محركاً للنمو؟؟

الأستاذة الدكتورة

يمن الحمادي

أستاذ الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة عين شمس

بسم الله الرحمن الرحيم

المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية هل يمكن أن تكون محركا للنمو؟

المقدمة :-

أوضحت العديد من الدراسات حول تجارب الدول الناجحة في التنمية وكذلك الدول المتقدمة العلاقة بين تقدم هذه الدول والتمكين الاقتصادي للمرأة ، وانعكس ذلك على الاهتمام المتزايد بأهمية تفعيل المشاركة الاقتصادية للمرأة حيث أن مشاركتها في التنمية تعني تعظيم الاستفادة من الموارد البشرية والتي تأتي في مقدمة أسباب تقدم الأمم .وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي حققته الدول العربية في زيادة الاستثمارات وتنويعها إلا أن النتائج حول المؤشرات الاقتصادية لهذه الدول لاتزال لاتتسق مع تطلعات الشعوب العربية ،ولازال الوطن العربي يعاني من العديد من التحديات والتي تنامت بشكل كبير مع الأحداث الخطيرة التي تشهدها حاليا من ثورات عربية وكذلك عدم الاستقرار . ومحاولات تفريق الدول العربية لصالح قوي خارجية وهو مايتطلب التكتاف والتعاون لمواجهة هذه القوي ، ولاشك ان المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية يمكن ان تلعب دورا هاما في تحقيق النمو ومن ثم إتاحة المزيد من فرص العمل ودعم الاعتماد علي الذات وزيادة القدرة التنافسية الإنتاجية للدول العربية بما يسمح ان يكون لها وزنا نسبيا مميذا علي الساحة العالمية وفي هذا الإطار لا تزال المرأة العربية تعاني من البطالة وانخفاض في مشاركتها الاقتصادية مع تركزها في الانشطة متدنية الدخل

وهناك الكثير مما يمكن للجنة عملة في إطار التخطيط الاستراتيجي للعمالة العربية وتحديد الفجوات النوعية وكيفية استهدافها من خلال توفير المعلومات والتنسيق بين الأجهزة والمؤسسات العربية لتوجيه المرأة العربية للفرص الاقتصادية المناسبة وتأهيلها للاستفادة من هذه الفرص وهو مايتطلب اهمية التواصل مع الأجهزة الرسمية والمجتمع المدني في الدول العربية ويحاول هذا الطرح تحليل الإطار العالمي للمشاركة الاقتصادية للمرأة والجهود المبذولة لدعم هذه المشاركة وكذلك التحديات التي تواجه ذلك ثم نتعرض لإطار المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية من حيث التحديات والفرص التي تمكن ان تسهم في تفعيل هذه المشاركة لصالح المواطن العربي وينقسم الطرح الي :-

القسم الاول :- ماهية وأهمية المشاركة الاقتصادية للمرأة
القسم الثاني :- المتغيرات المؤثرة على فرص المرأة العربية في سوق العمل

-مقترحات تفعيل المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية

القسم الأول

ماهية وأهمية المشاركة الاقتصادية للمرأة

سوف نتعرض في هذه القسم لأهمية المشاركة الاقتصادية للمرأة في دعم فرص التنمية ثم لكيفية مشاركة المرأة الاقتصادية على المستوى العالمي والإقليمي مع توضيح وضع المرأة العربية في الإطار العالمي.

أولاً

أهمية المشاركة الاقتصادية للمرأة

اكتسبت المشاركة الاقتصادية للمرأة أهمية كبيرة في تحديد فرص النمو لدول العالم، حيث ظهرت العديد من الأبحاث الميدانية التي تربط بين التوقعات المستقبلية للأداء الاقتصادي للدول والمشاركة الاقتصادية للمرأة. ويعتمد ذلك بشكل أساسي على الاستخدام الأمثل للموارد البشرية (ذكور وإناث) حيث لازالت المرأة تعاني من عدم وجود فرص متكافئة لها سواء من حيث الموارد والقدرات وكذلك الفرص المتاحة لها مقارنة بالرجل، ويرجع ذلك لاختلاف احتياجات وأدوار المرأة، ومن هنا فإن أخذ اعتبارات النوع الاجتماعي والتي تبنى على فهم هذا الاختلاف ومراعاة أبعاده عند التخطيط لاستخدام الموارد البشرية (يسهم في الوصول للاستخدام الأمثل للموارد البشرية) . إن الاستثمار الأمثل لنصف عدد السكان في المتوسط - وهي نسبة الإناث - لا يعني فقط إضافتهن إلى الطاقة الإنتاجية للمجتمع بل ينعكس حصولهن على الدخل العادل من هذه الإضافة على المستوى الكلي للاقتصاد في زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي وهو ما يؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة . و يتضح أهمية ذلك إذا ما عرفنا إن زيادة دخل المرأة - كما أثبتته معظم التجارب العملية - إنما يسهم بشكل رئيسي في تحسين وضع أبنائها سواء في مجال التغذية السليمة والتعليم ويكون لذلك أثاره الإيجابية على الطاقات الإنتاجية في المجتمع كذلك تؤدي زيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة إلى خفض نسبة الفقر في المجتمع.(1)

إن الفجوات النوعية في سوق العمل لها دلائل كبيرة في كثير من دول العالم كما أن استهداف هذه الفجوات يتطلب المتابعة واستخدام السياسات المناسبة والكفاءة

المؤسسية في التنفيذ هذا بالإضافة إلى استخدام آليات المتابعة والتقييم التي تكفل الوصول إلى النتائج المستهدفة .

كذلك تتأثر هذه الفجوات بالمتغيرات الدولية التي يشهدها العالم حالياً فالاتجاه للعولمة وما يصاحبه من زيادة الأهمية النسبية للتجارة الدولية كذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة فضلا عن الآثار الهامة لظاهرة التغير المناخي، وكل هذه المتغيرات الدولية لها آثارا متفاوتة على كل من الرجل والمرأة وفقا لطبيعة الأدوار والقدرات والفرص المتاحة، مما يتطلب أهمية دراسة أثر هذه المتغيرات وذلك حتى يمكن التدخل لمواجهة تداعياتها وبما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية .

وتسهم المساواة في النوع الاجتماعي في تحقيق الكفاءة الاقتصادية وتحسين مخرجات التنمية حيث تشير الدلائل الناتجة من الدراسات التطبيقية على مستوى الاقتصاد الجزئي إلى ثلاثة إبعاد أساسية يمكن أن تؤثر على تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي مما يدعم النمو الاقتصادي، وسنتعرض فيما يلي هذه الأبعاد:

البعد الأول : خفض القيود المرتبطة بتحسين استخدام مهارات ومواهب المرأة في تحقيق الزيادة في إنتاجيتها .

البعد الثاني : تحسين الموارد والفرص الموجهة للمرأة يمكن أن يسهم في دعم المخرجات للأجيال المقبلة .

البعد الثالث : يسهم زيادة الوزن النسبي للمرأة سواء على المستوى الفردي أو الجماعي في مخرجات أكبر وبدائل للسياسات والمؤسسات أكثر كفاءة .

1- البعد الأول : خفض القيود المرتبطة بتحسين استخدام مهارات ومواهب المرأة في تحقيق

الزيادة الإنتاجية : (2)

هناك دلائل على إن تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي له آثارا هامة على الإنتاجية حيث تمثل المرأة نسبة كبيرة من قوة العمل وخريجي الجامعات ويتطلب ذلك رفع مهارات المرأة وذلك لتعظيم استغلال قدراتها ولكن للأسف لا يتم ذلك في معظم الأحيان بالشكل المطلوب، حيث عمل المرأة إما انه لا يستخدم على الوجه الأمثل أو يساء توجيهه حيث تواجه المرأة تمييزا في الأسواق والمؤسسات الاجتماعية بعضها في الحصول على الموارد وعلى رأسها المداخلات والتمويل والدخول في بعض التخصصات الوظيفية والحصول على نفس الدخل الذي يحصل عليه الرجل.

ووفقا لتقديرات منظمه الأغذية والزراعة الفاو "FAO" فإن تحقيق المساواة في الحصول على الموارد للمزارعين والمزارعات إنما يسهم في زيادة المخرجات للزراعيين بنسبه أعلى تقدر ب 2.5% إلى 4% ، ومن هنا فإن إزالة القيود التي تمنع المرأة من الدخول لبعض القطاعات أو الوظائف يكون لها نفس الإيجابية مما يسهم في زيادة المخرجات لكل عامل ما بين 3% إلى 25%، في حين إن المكاسب الإنتاجية التي تحقق خفض الفجوة في الإنتاجية بين الذكور والإناث تبدو أكثر أهمية في المجالات التي تتطلب ارتفاع الكفاءة في استخدام الموارد لزيادة تنافسية الدولة في العالم الخارجي .

عدم المساواة في النوع الاجتماعي يصبح أكبر كلفة في حالة التجارة الخارجية حيث أنها تخفض من قدرة الدولة على المنافسة العالمية خاصة بالنسبة للدول التي تخصص في إنتاج السلع والخدمات التي تشارك في إنتاجها كل من الذكور والإناث ، أما الصناعات التي تعتمد بشكل أكبر على العمالة النسائية فإنها تنمو أكبر في الدول التي تتمتع فيها المرأة بالمساواة ويحدث العكس أيضا حيث إن التوسع في الصناعات التي تعتمد على العمالة النسائية تسهم بشكل أكبر في تحقيق المساواة للمرأة في هذه الدول كذلك في الدول التي ترتفع فيها معدلات السكان مثل أوروبا والصين .

2- البعد الثاني: تحسين الموارد والفرص الموجهة للمرأة وكذلك المؤسسات يمكن إن تسهم في

دعم المخرجات للأجيال المقبلة.(2)

أثبتت تجارب الدول أن سيطرة المرأة على الموارد الأسرية يسهم في المزيد من الاستثمار في الطفولة ورأس المال البشري مما يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي، فتجارب كل من بنجلاديش والبرازيل وجنوب إفريقيا وبريطانيا تشير إلى إن زيادة الموارد الأسرية التي تتحكم فيها المرأة إما من خلال حصولها على دخل عادل من عملها، أو بسبب التحويلات النقدية ضمن برامج الضمان الاجتماعي التي تقدمها بعض الدول - إنما يؤثر على استفادة أطفال الأسرة من هذا الدخل كما أشير فيما سبق.

ففي الصين أسهم زيادة دخل المرأة ب 10 % في زيادة نسب البنات اللاتي أنقذن من الموت بنسبة 1% مع زيادة عدد السنوات المدرسية في حين زيادة دخول الرجال أسهم في خفض السنوات المدرسية للبنات دون تأثير على

الذكور، يضاف إلي ذلك الآثار الايجابية لزيادة دخل المرأة على تعليم أطفالها فإن هذه الآثار تمتد إلى الحالة الصحية لهم .

3- البعد الثالث : زيادة الوزن النسبي للمرأة سواء على المستوى الفردي أو الجماعي يسهم في مخرجات اكبر وبدائل للسياسات والمؤسسات أكثر كفاءة: (2)

زيادة قدرة المرأة على الاختيار وتحويل هذا الاختيار إلى أفعال ونتائج وهذا ما يجعل لدور المرأة أثرا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وان هذه القدرة إنما تؤثر على كفاءة المرأة في دعم رأسمال البشري والاستفادة من الفرص الاقتصادية ،ويكون لذلك تأثيرا إيجابيا على رفاهية الأطفال .

وتسهم زيادة قدرات المرأة على مستوى المجتمع في دعم وضع المؤسسات والأسواق فتقوية وضع المرأة في المجالين السياسي والاجتماعي يكون له انعكاسات هامة في تغيير السياسات والتعبير عن مطالب غالبية السكان.

ففي الهند أسهم دعم قدرات المرأة على المستوى المحلي في توفير وتحسين الخدمات العامة وعلى رأسها توفير المياه والصرف الصحي وخفض الفساد ، كذلك فإن لزيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة وفقا لتجارب الدول أهمية كبيرة في التأثير على المشاركة السياسية إيجابا وكذلك في تغيير نظرة المجتمع للمرأة باعتبارها فاعلة في التنمية.

ويمكن القول أن تعظيم الاستفادة من دور المرأة الاقتصادي في التنمية إنما يعتبر نتيجة لتفاعل أدوار كل من القطاع المنزلي والأسواق والمؤسسات ، وتسهم السياسات المؤثرة على تمكين المرأة في التأثير على هذا التفاعل بما يزيد أو ينقص من الفجوة في المشاركة الاقتصادية بين الذكور والإناث وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى مجموعة من الحقائق المستوحاة من تجارب الدول وتتمثل فيما يلي :

1- لازالت هناك فجوة نوعيه بين الذكور والإناث سواء في الإنتاجية أو الأجور وذلك في القطاع الزراعي وغيره ، و أيضا في مجال العمل بأجر أو التوظيف الذاتي ،وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على هذه الفجوات ألا أنها لا زالت قائمة وتم رصدتها سواء في الدول المتقدمة أو النامية

2- أثبتت الدراسات إن خفض الفجوات بين الذكور والإناث في التعليم والخبرة إنما يسهم بشكل قوي في غلق الفجوة النوعية في الإنتاجية والأجور ، كذلك تشير الدراسات إن حصول المرأة على نفس الموارد التي يحصل عليها

الرجل إنما يجعل إنتاجية المرأة مثل إنتاجية الرجل وفي بعض الأحيان تفوقه .

3- يمكن تفسير الفجوة في الأجور بين الذكور والإناث جزئياً بسبب اختلاف مجالات عمل كل منهما حيث تعمل المرأة بشكل رئيسي في الخدمات العامة (أكثر من 50 % من عمالة النساء على مستوى العالم) وهي الإدارة العامة والتعليم والصحة وكذلك الخدمات الاجتماعية بالإضافة إلى الأعمال الإدارية والمبيعات كذلك تمثل المرأة أكثر من 44% في مجال تجارة التجزئة وقطاع المطاعم والقطاع الزراعي.(3)

وفيما يتعلق بالتوظيف الذاتي فإن المرأة في كل من الدول المتقدمة والنامية إنما تعمل في قطاعات محددة تتميز بانخفاض القيم المضافة ومعدلات النمو المستقبلية ومثال ذلك تركزها في خدمات التجميل وبيع الأغذية والخياطة.(2)

4- هناك علاقة قوية بين انخفاض معدلات نمو الناتج في الدول النامية وبين زيادة مشاركة المرأة في القطاع غير الرسمي وغير المدفوع الأجر ويتغير الوضع بزيادة فرص المرأة في القطاع الرسمي وزيادة حصولها على أجر عن عملها والذي ينعكس إيجابياً على ارتفاع معدلات نمو الناتج(دول ذات الدخل المتوسط) وهو ما يثبت أهمية مشاركة المرأة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

5- يكتسب التفاوت في استخدام الوقت بين الذكور والإناث أهمية كبيرة في التأثير على فجوات الأجور بين الطرفين حيث يسهم تخصيص وقت أكبر من قبل المرأة للوظيفة الإيجابية في التأثير على اختيارها للوظائف الأكثر مرونة في استخدام الوقت، مما ينعكس في انخفاض أجر المرأة مقارنة بالرجل فعلى سبيل المثال.(4) فإن نسبة النساء التي تعمل لبعض الوقت تزيد عن 40% في كل من النمسا وألمانيا وسويسرا والمملكة المتحدة، وعلى الرغم من أن هذا النوع من الوظائف يتيح للمرأة رعاية أطفالها فإنه يحصرها في مجالات العمل المنخفضة النوعية

6- كذلك أثبتت الدراسات إن المرأة التي يملك زوجها مشروعاً خاصاً إنما تعمل بدون أجر في هذا المشروع.

7- لإتاحة المعلومات أهمية كبيرة في تحسين مشاركة المرأة الاقتصادية حيث يتضح إن عدم إتاحة المعلومات للمرأة بصفة عامة مقارنة بالرجل يؤثر على قدرتها علي النفاذ إلى الأسواق.

وسوف نتناول فيما يلي وضع المرأة العربية في سوق العمل تفصيلاً.

ثانيا

ماهية المشاركة الاقتصادية للمرأة

نتعرض فيما يلي إلى وضع المشاركة الاقتصادية للمرأة على المستوى العالمي وموقع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من هذه المشاركة ، والذي يوضح تدني مشاركة المرأة العربية الاقتصادية .

كذلك نتعرض لتحليل الفجوة في الأجور ومدى وجودها بين الذكور والإناث في الدول العربية، وكذلك توزيع المرأة العربية على القطاعات الاقتصادية وتفاوت تواجدتها في هذه القطاعات الاقتصادية.

ولا شك إن هذا التحليل إنما يكتسب أهمية كبيرة لتحديد الفرص والتحديات التي تواجهها المرأة العربية وتؤثر بشكل فاعل في فرصها في تحقيق التنمية (6).

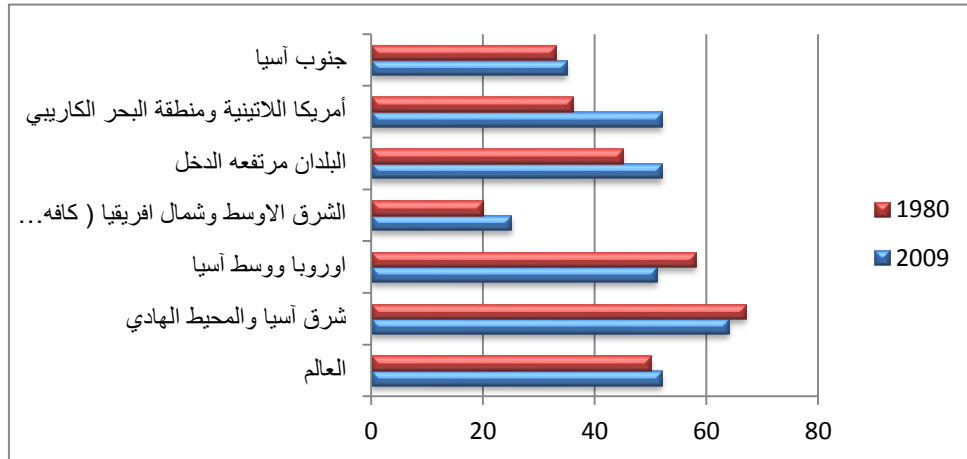
أ- المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية مقارنة بدول العالم :

ويوضح شكل (1) مشاركة كل الإناث في سوق العمل العالمي والذي يوضح تدني مشاركة المرأة في سوق العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة بباقي دول العالم.(5)

شكل (1)

معدل مشاركة النساء في سوق العمل العالمي

(أخر مقارنه 2009 & 1980)



المصدر : world development indicators , 2011

تتركز المرأة بشكل عام في الأعمال منخفضة الإنتاجية التي تتمثل في القطاع الزراعي والأعمال العائلية غير مدفوعة الأجر والقطاع غير الرسمي ، ومن النادر إن تشارك المرأة في وظائف متطورة . ويتطلب ذلك أن نتعرض لما يطلق عليه تجزئة سوق العمل وفقاً للنوع الاجتماعي والتي يعني بها الاختلافات في نوعية العمل التي يحصل عليها كل من الذكور والإناث حيث تنشأ هذه التجزئة من اختلافات القيود التي تعاني منها المرأة في الحصول على الفرص الاقتصادية .

ولعرض ذلك نرى إن المرأة تتركز بشكل أكبر في القطاع الزراعي (37% على المستوى العالمي من العاملين في قطاع الزراعة للمرأة في مقابل 33% للرجل والعكس صحيح بالنسبة للقطاع الصناعي حيث تتدنى مشاركة المرأة في هذا القطاع ، وتبدو مشاركة المرأة مرتفعة بالنسبة للعمل غير مدفوع

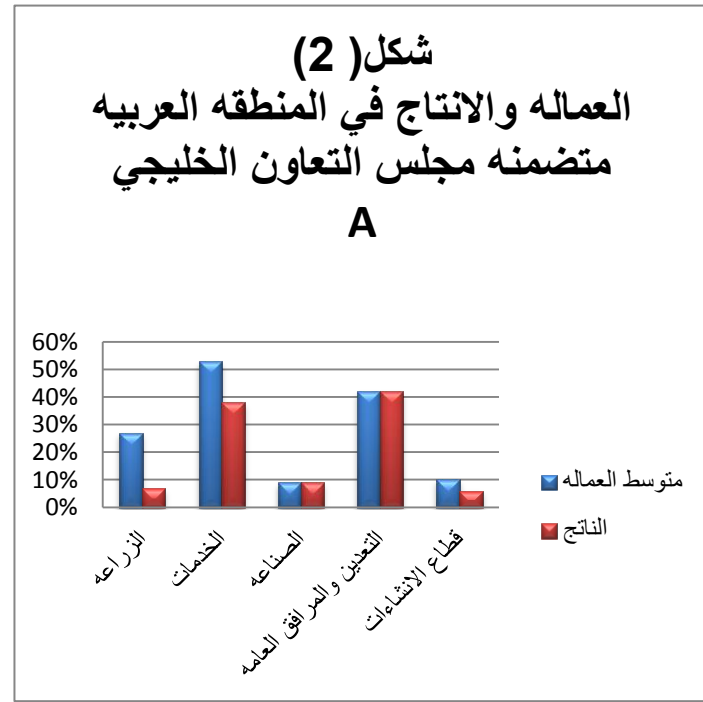
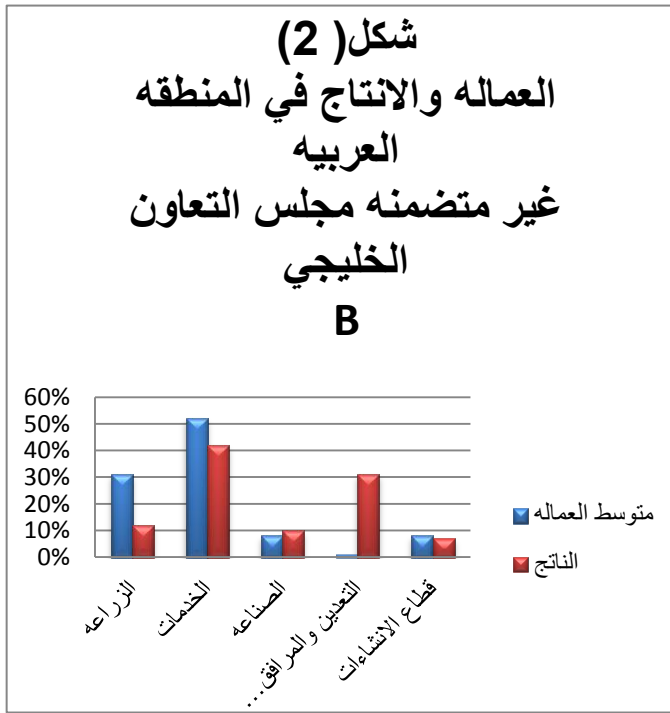
الأجر في القطاع الغير رسمي على حين تمثل المرأة 40% من إجمالي قوه العمل العالمية فإن 58% تظهر في القطاع غير مدفوع الأجر و 44% في العمالة مدفوعة الأجر و 50% في القطاع الغير رسمي (منظمه العمل الدولية 2010).

فعلى المستوى العالمي تمثل المرأة أكثر من 50% من الخدمات الاجتماعية (الإدارة العامة - التعليم - الصحة - المبيعات - الخدمات بشكل عام) كذلك تمثل أكثر من 40% في أعمال تجارة التجزئة والفندقة وفي القطاع

الزراعي (منظمه العمل الدولية) .

وبالنسبة للمشاركة الاقتصادية للمرأة العربية ، هناك اتساق بين النمو الاقتصادي للوطن العربي وتوزيع القوى العاملة ذكورا وإناثا حيث يتضح أن الوطن العربي يسيطر على أداءه الاقتصادي أنشطة الزراعة والصناعات الاستخراجية مما يعني تركيز العمالة في هذه الأنشطة مقارنة بالنشاط الصناعي .

ويبدو ذلك من شكل 2 (A , B) الذي يوضح التوظيف والإنتاجية والذي يبين سيطرة القطاع الاستخراجي والخدمات والقطاع الزراعي مقارنة بالقطاع الصناعي والبناء



المصدر: UN, Arab Development Challenges Report 2011

حيث توضح بيانات الشكل انه حتى بالنسبة للدول غير الخليجية والتي لا يسيطر على إنتاجها النفط والغاز، فإن صناعه التعدين تمثل 31% من الناتج القومي على حين توفر فقط فرص عمل ل 1% من السكان كذلك ما زال القطاع الصناعي مهشما لدرجة كبيرة حيث يساهم ب 10 % من الناتج القومي ويوظف 8% من قوه العمل.

ومن المحزن تدني مشاركة القطاع الزراعي في الناتج القومي والذي يصل إلى 12% على حين يستمر هذا القطاع في توظيف حوالي 30% من السكان ويعكس ذلك تدني المستوى التكنولوجي الذي يستخدمه القطاع الزراعي وعلى الرغم من ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات في الناتج القومي في الدول العربية إلا أن الإحصاءات توضح إن هذه الخدمات تقع في المستوى الأدنى من سلسله الإنتاج value chain (5).

ب- وضع المرأة العربية في سوق العمل:

زادت مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في الدول العربية مؤخراً وعلى الرغم من هذه الزيادة إلا أن المرأة العربية لازلت مشاركتها الاقتصادية ضعيفة مقارنة بدول العالم .

حيث لازال هناك العديد من التحديات التي تواجه المرأة العربية وتؤثر سلباً على مشاركتها في النشاط الاقتصادي ،منها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كالفقر والزواج المبكر مضاف إليها أيضا القيم الاجتماعية والعادات والتقاليد.

كذلك لا يوجد تناسب بين المهارات التي تحصل عليها المرأة في المجالات المتعددة وبين فرص العمل التي تحصل عليها.

ومن ناحية أخرى هناك العديد من السياسات والقوانين التمييزية التي لا تساهم في دعم المرأة في المشاركة الاقتصادية ومن أهمها عدم اتخاذ التدابير التنظيمية لحماية حقوق المرأة في مجال العمل ،ويوضح جدول (1) مشاركة الإناث في القوى العاملة في الدول العربية (6).

**الجدول (1) مشاركة الإناث في القوى العاملة في الدول العربية
(بالنسبة المئوية)**

2010	2000	1990	البلد
15.3	21.6	15.2	الأردن
43.7	34.2	25.1	الإمارات العربية المتحدة
39.2	33.8	28.2	البحرين
25.3	23.8	20.8	تونس
12.9	20.3	18.1	الجمهورية العربية السورية
30.8	28.9	27.4	السودان
14.3	12.6	10.9	العراق
28.0	23.4	18.7	عمان
14.7	10.5	11.1	فلسطين
52.1	36.9	40.4	قطر
43.3	44.3	36.0	الكويت
22.5	20.0	19.8	لبنان
30.4	22.7	15.3	ليبيا
23.5	23.8	26.8	مصر
25.9	27.5	24.5	المغرب
17.4	17.6	15.0	المملكة العربية السعودية
24.8	17.2	15.9	اليمن

المصدر : منظمه العمل الدولية ، المؤشرات الرئيسية لسوق العمل

حيث تشير بيانات الجدول إلى :

زيادة مشاركة المرأة في معظم الدول العربية وفي دول الخليج وبالأخص في القطاع العام، وبالرغم من تأثير السيدات اللواتي يعشن في دول متضررة من نزاعات سياسية وعدم استقرار إلا إنه زادت مشاركة المرأة في فلسطين حيث سجلت ارتفاع من 11.1% في عام 1990 إلى 14.7% في عام 2010 وأيضاً ارتفع دور المرأة في العراق من 10.9% في عام 1990 إلى 14.3% في عام 2010. وذلك باستثناء مصر حيث انخفضت نسبة مشاركة المرأة من 26.8% في عام 1990 إلى 23.5% في عام 2010.

وعلى الرغم من زيادة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي إلا إن البطالة في صفوف الإناث تفوق بكثير البطالة في صفوف الرجال (7)، كما يوضح الجدول (2)

الجدول (2)

البطالة من عمر 15 سنة وما فوق
(بالنسبة المئوية)

النساء	الرجال	البطالة	السنة	البلد
24.0	10.3	12.9	2009	الأردن
7.1	2.5	3.1	2005	الإمارات العربية المتحدة
9.8	0.4	2.6	2007	البحرين
22.3	5.7	8.1	2009	الجمهورية العربية السورية
.....	18.9	2007	السودان
19.6	14.3	15.3	2008	العراق
3.0	1.0	1.5	2007	الكويت
.....	عمان
26.4	24.1	24.5	2009	فلسطين
1.9	0.1	0.3	2009	قطر
10.1	8.6	9.0	2007	لبنان
19.3	5.6	8.7	2008	مصر
15.9	3.5	5.4	2009	المملكة العربية السعودية
40.2	11.3	14.6	2009	اليمن

المصدر: الإسكوا 2011، ص 45-15 إشارة إلى أن هذا المنشور كان قد انضم تونس والمملكة المغربية وليبيا إلى عضوية

الإسكوا

ملاحظه: يعرض الجدول احدث البيانات المتوفرة- بيانات العراق تنطبق على الفئة العمرية 15-24 فقط

وتوضح بيانات جدول (2) الآتي:- تسجيل كل من اليمن وفلسطين والأردن وسوريا والعراق ومصر أعلى معدلات بطالة بين صفوف الإناث في حين انخفاض بطالة الإناث في الإمارات والبحرين والكويت. كما تشير النسب في الجدول. ونظراً للأهمية الحاجة لتلبيه احتياجات المرأة في سوق العمل فقد اعتمدت منظمة العمل الدولية أربع اتفاقيات(8) أساسية تعكس ما بذلته من جهود في مجال تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وذلك كما يبين الجدول رقم (3):

- 1- اتفاقية المساواة في الأجور 1951 (الاتفاقية 100)
 - 2- اتفاقية التمييز في مجال الاستخدام والمهنة 1958 (الاتفاقية 111)
 - 3- الاتفاقية المتعلقة بتكافؤ الفرص والمساواة بين العاملين والعاملات 1981 (اتفاقية 156)
 - 4- الاتفاقية المتعلقة بحماية الامومة 2000 (اتفاقية 183)
- كما يبين الجدول رقم 3 أن معظم الدول قد صدقت على الاتفاقية 100 والاتفاقية 111 ولم يصدق على الاتفاقية 156 سوى اليمن والاتفاقية 18 سوى المغرب
- وهذا يعني إن الدول العربية لديها العديد من السلبيات والعقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في المجتمع .

الجدول (3)

التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية الرئيسية المتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة في عالم العمل

الاتفاقية 183	الاتفاقية 156	الاتفاقية 111	الاتفاقية 100	البلد
		1963	1966	الأردن
		2001	1997	الإمارات العربية المتحدة
		2000		البحرين
		1959	1968	تونس
		1960	1957	الجمهورية العربية السورية
		1970	1970	السودان
		1959	1963	العراق
				عمان
				فلسطين
		1976		قطر
		1966		الكويت
		1977	1977	لبنان
			1962	ليبيا
		1995	1960	مصر
2011		1963	1979	المغرب

		1978	1978	المملكة العربية السعودية
	1989	1969	1976	اليمن

المصدر : Addressing Barriers to Women 's Economic Participation in the Arab Region :

1- الفجوات في الأجور بين الرجل والمرأة:

هناك أيضا فجوات (10) في الأجور بين الرجل والمرأة وتظهر الفوارق بينهما في مستويات الدخل المتراكم وتدني نسبة النساء ضمن شريحة الرواتب المرتفعة وارتفاعها ضمن الرواتب المتدنية ، ولكن هذه الفوارق مؤخرًا تتراجع وخاصة المرأة الشابة التي تلتحق بالقوة العاملة ولديها مستوى جيد من التحصيل العلمي كما يوضح الجدول (4) تقديرات الدخل المحقق من العمل عام 2005 بالدولار الأمريكي.

**الجدول رقم (4) تقديرات الدخل المحقق من العمل
2005 (بالدولار الأمريكي، محسوبة على أساس معدل القوة الشرائية)**

تقديرات الدخل المحقق حسب نسبه دخل الإناث إلى الذكور (نسبه مئوية)	الذكور	الإناث	
31.0	8270	2566	الأردن
24.8	33555	8329	الإمارات العربية المتحدة
35.2	29796	10496	البحرين
33.6	5684	1907	الجمهورية العربية السورية
25.1	3317	832	السودان
18.9	23880	4516	عمان
24.4	37774	9211	قطر
34.7	36403	12623	الكويت

31.5	8585	2701	لبنان
23.3	7024	1635	مصر
15.7	25678	4031	المملكة العربية السعودية
29.8	1422	424	اليمن

المصدر: حسابات الإسكوا استنادا إلى تقرير التنمية البشرية 2007/2008، الأمم المتحدة، 2007

2- توزيع مجموع الأيدي العاملة بحسب القطاعات:

يتركز نشاط المرأة في كل من قطاع الخدمات و الزراعة و القطاعات الغير رسميه(11)، حيث أن نسبة النساء اللواتي يعملن في قطاع الزراعة دون أجر أو بأجر بخس تفوق بكثير نسبة الذكور كما يبين جدول رقم (5) معدلات الإناث في القطاع الزراعي في عدد من البلدان كاليمن 87.8%، المغرب 59.2% العراق 50.7%، مصر 45.6%، فلسطين 27.5% وسوريا 23.8%، كذلك توضح بيانات الجدول ارتفاع مساهمة المرأة في الخليج بشكل ملحوظ في قطاع الخدمات، كما يوضح الجدول انخفاض مساهمة الإناث بشكل ملحوظ في القطاع الصناعي.

الجدول رقم (5)

توزيع العاملين على القطاعات (بالنسبة المئوية)

الخدمات		الصناعة		الزراعة		السنة	البلد
الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور		
89.7	77.2	9.3	20.5	1.0	2.2	2010	الأردن
92.5	66.3	7.1	28.3	0.2	5.2	2008	الإمارات العربية المتحدة
96.9	80.8	3.0	18.2	0.1	1.0	2004	البحرين
66.9	50.7	9.3	35.8	23.8	13.6	2010	الجمهورية العربية السورية
45.6	61.3	3.7	21.6	50.7	17.1	2008	العراق
80.3	82.4	14.0	10.7	5.4	6.6	2000	عمان

61.2	60.9	11.3	29.0	27.5	10.1	2008	فلسطين
94.9	38.9	4.8	58.3	0.0	2.7	2007	قطر
48.8	44.4	5.6	27.3	45.6	28.2	2008	مصر
25.2	41.6	15.4	24.0	59.2	34.2	2008	المغرب
98.4	72.0	1.5	23.3	0.2	4.7	2009	مملكة العربية السعودية
9.3	43.0	2.9	13.8	87.8	43.1	1999	اليمن

المصدر: منظمه العمل الدولية ، المؤشرات الرئيسية لسوق العمل

3- العمل في القطاع الرسمي وغير الرسمي:

لا يزال القطاع الرسمي (11) في المنطقة يستقطب حصة كبيرة من الرجال والنساء العاملين ويرجع ذلك إلى انخفاض الأجور في القطاع الرسمي وعدم قدرته على استيعاب الفائض في الأيدي العاملة وذلك نتيجة لإعادة الهيكلة على الصعيد العالمي.

كما يوضح الجدول رقم (6) البيانات عن مصر ولبنان واليمن والموزعة بحسب النوع الاجتماعي إلى أن حصة القطاع غير الرسمي من العمالة غير الزراعية وصلت إلى 43.2% لدى الرجال و26.7% لدى النساء و61% لدى الرجال و41% لدى النساء في لبنان 2004 و61.2% لدى الرجال و5.33% لدى النساء في اليمن 2004 وقد تخطت نسبة العمالة الرسمية للذكور 35.9% في مصر و30.1% في لبنان ولكنها ظلت أقل من حصة العمالة غير الرسمية للإناث 39.2% في مصر و55.5% في لبنان.

الجدول (6)
توزيع مجموع الأيدي العاملة بحسب القطاع . الذكور والإناث
(نسبة مئوية)

القطاع غير الرسمي	المجموع	العمالة الرسمية		العمالة غير الرسمية					
		العمال الذين يتقاضون أجر في القطاع الرسمي	أرباب العمل الرسميون	القطاع غير الرسمي (غير المؤسسات)	العمال الذين يتقاضون أجرا في القطاع الرسمي	العمال المساهمون في الأسرة	أرباب العمل غير الرسميين	العمالة للحساب الخاص	
مصر 2006									
العمالة غير الزراعية									
17.2	79.2	35.9	25.5	1.9	7.6	8.2	الرجال
2.0	66.0	39.2	13.9	3.2	2.0	7.6	النساء
العمالة الزراعية									
2.5	20.8	0.2	5.5	5.7	8.4	1.0	الرجال

0.2	34.0	0.1	1.5	26.0	1.9	4.5	النساء
لبنان 2004									
العمالة غير الزراعية									
غير متوافر	91.1	29.5	0.6	...	23.8	2.5	5.1	29.6	الرجال
غير متوافر	96.6	55.5	0.1	...	28.4	2.7	0.9	9.0	النساء
العمالة الزراعية									
غير متوافر	8.9	0.2	0.1	...	2.5	0.5	0.6	4.9	الرجال
غير متوافر	3.4	0.1	0.0	...	0.6	1.4	0.0	1.3	النساء
اليمن 2004									
العمالة غير الزراعية									
7.6	61.2	24.5	11.8	3.1	3.9	17.9	الرجال
0.2	33.5	4.0	12.0	5.5	1.2	10.8	النساء
العمالة الزراعية									
0.1	38.8	11.4	0.1	7.5	2.0	17.7	الرجال
0.0	66.5	9.9	0.4	40.4	1.2	14.6	النساء

المصدر : UNIFEM , World bank

كما يوضح الجدول رقم (7) توزيع اليد العاملة النسائية بين القطاعين العام والخاص
الجدول رقم (7)
العمالة في القطاعين العام والخاص موزعه بحسب النوع الاجتماعي
(نسبة مئوية)

2005		2004		2003		2002		2001		2000		
القط الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	
مصر												
		81.09	18.91	58.92	41.08	58.67	41.33	63.93	36.07	61.13	38.87	النساء
		73.36	26.64	42.19	57.81	42.37	57.63	51.08	48.92	45.54	54.46	الرجال
		74.50	25.50	44.71	55.29	44.71	55.29	52.90	47.10	47.10	52.20	المجموع
الأردن												
41.79	57.38	42.62	51.14	48.86	45.76	52.24	46.50	53.50	48.08	51.92	النساء	
25.87	74.46	25.54	70.79	29.21	68.07	31.93	68.36	31.64	69.89	30.11	الرجال	
29.49	70.84	29.16	66.74	33.26	63.70	36.30	63.87	36.13	65.48	34.52	المجموع	
فلسطين												

0.33	29.67	71.13	28.87	77.99	22.01	66.52	33.48	67.14	32.86	73.84	26.16	النساء
0.98	26.02	74.88	25.12	76.74	23.26	73.05	26.95	72.46	27.54	74.70	25.30	الرجال
0.35	26.65	74.17	25.83	75.84	24.16	71.93	28.07	71.57	28.43	74.54	25.46	المجموع

المصدر: Adapted from ILO 2009b: الاسكوا (تحكم المرأة في الموارد الاقتصادية وحصولها على الموارد المالية)

إلا إن القطاع العام كان لفترة طويلة مجال العمل الرئيسي للمرأة، وما زال هذا الوضع على حاله في بلدان عديدة، و هناك اتجاه واضح لصالح عمل الإناث في القطاع الخاص مثل الأردن ومصر حيث طبقت برامج للتكيف الهيكلي أدت إلى تعزيز دور القطاع الخاص. (11) ويرجع أيضا عمل المرأة في القطاع العام إلى العبء المزدوج الذي يلقي على عاتق المرأة في جني قوت العائلة وفي الاعتناء بها يعتبر عائقا أمام إنتاجيتها، وبسبب هذه النظرة تعطى الأفضلية للرجل رغم التقدم الذي وصلت إليه المرأة في التحصيل العلمي.

وبالرغم من التحديات التي تواجه المرأة في مشاركتها في النشاط الاقتصادي إلا أن المرأة أثبتت اتجاهها في امتلاك مؤسسات تجارية وإدارتها فقد أظهر مسحا أجرته المؤسسة المالية الدولية ومركز العربية للتدريب والبحوث ونشر في عام 2007 إن المرأة العربية في ريادة المشاريع هي عادة تكون امرأة متعلمة ومتزوجة وأم. وفي كثير من الحالات تملك المرأة شركات في قطاع الخدمات والتجارة بالتجزئة أو صناعة السلع غير المعمرة ، وبالرغم من امتلاك المرأة لهذه المشاريع فذلك لا يعنى بالضرورة أنها تتولى إدارتها ،وتشير التقارير إلى أن هذه المشاركة تحقق إيرادات لا بأس بها ففي البحرين تجاوزت إيرادات 10 % من الشركة التي شملها المسح 100,000 دولار أمريكي في السنة ،وكذلك 6% من الشركة التي شملها المسح في الأردن ولبنان، و33% من الشركات التي شملها المسح في الإمارات وفي البحرين 59% لشركات ملكية فردية تعود للمرأة مقارنة بنسبة 48% في الأردن والإمارات و41% في لبنان .

والجدير بالذكر إن هذه الشركات ترفع مساهمة المرأة في القوى العاملة في القطاع الخاص على المستويين الإداري والإنتاجي قد أظهرت تقارير البنك الدولي في 2009 حول إيرادات المشاريع في لبنان فقد أجرت مسح عام 2007 على 235 شركة في القطاع الرسمي وأظهر أن النساء تشكل 109 من ملكية الشركات بينما يملك الرجال 126 منها وقد أظهرت النتائج أن تشكل النساء عموماً 47% من القوى العاملة في المؤسسات التي تملكها امرأة مقابل 34% من المؤسسات التي يملكها الرجال. أيضاً تمنح 50% من الشركات التي تملكها النساء العمال تغطية صحية للأسرة مقابل 37% من الشركات التي يملكها الرجال، وأكثر من 6% من طلبات الأجازة السنوية التي تقدمت بها نساء أولاً من الطلبات التي تقدم بها رجال من الشركات التي يملكها نساء كانت مرفوضة، التمثيل النسائي في المناصب الإدارية أكبر بكثير في الشركات التي تملكها النساء وتضم هذه المؤسسات بنسبة 73% منها مجالس تتراوح فيها نسبة النساء بين 20% ، 50% مقابل 36% في المؤسسات التي يملكها الرجال .

إن أبرز التحديات المتعلقة بمناخ الاستثمار التي تواجهها صاحبات المشاريع هي قيود مالية وتنظيمية فنسبة أصحاب المشاريع الذين حصلوا على قروض هي 64% مقابل 48% من صاحبات المشاريع.

خلاصة:

وبعد العرض السابق لماهية المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية في إطار سوق العمل الدولية أما توضح ما يلي:

1- لا زالت المرأة على مستوى العالم تعاني من فجوات نوعيه في مجال المشاركة الاقتصادية.

2- تعتبر المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية من أدنى المعدلات في إطار سوق العمل الدولية ، مما يعكس أن هناك فرص واعدة غير مستغلة في الدول العربية وان تعظيم الاستفادة من الموارد البشرية على مستوى الوطن العربي يمكن إن يكون له أثارا إيجابية هامة على التنمية الاقتصادية .

3- يتركز عمل المرأة العربية في القطاع الحكومي مقارنة بالقطاع الخاص وخاصة في دول الخليج العربي ويتوافق ذلك مع الوظيفة الإنجابية للمرأة ، وفيما يتعلق بالقطاعات التي تعمل بها المرأة فأنها تتركز في قطاعي الزراعة والخدمات ، ففي الزراعة في الدول غير البترولية تتركز المرأة في العمل غير مدفوع الأجر ويعكس ذلك انخفاض المشاركة الاقتصادية للمرأة وعدم حصولها علي دخل عادل من جهودها.

4- هناك تجارب يعتد بها في مجال مشاركة المرأة العربية في المشروعات الاقتصادية ولكنها لا تتعدى حالات فردية لم تنعكس كما ينبغي على المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية بصفة عامة ، مما يعني إن هناك مجالات كبيرة لزيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية من خلال هذه المشروعات خاصة إن دخول المرأة في هذا المجال يصاحبه زيادة الاعتماد على المرأة مما يعمق من المشاركة الاقتصادية للمرأة ، كذلك يرتبط بذلك انتشار الحماية الاجتماعية.

القسم الثاني

المتغيرات المؤثرة على فرص المرأة العربية في سوق العمل

مقدمه :

تعتمد الفرص المتاحة للمرأة العربية في سوق العمل على الوضع الاقتصادي في الدول العربية حيث يسهم هذا الوضع في تحديد فرص العمل المتاحة المرتبطة به , واهم عامل في ذلك حجم الاستثمارات حيث إن ارتفاع معدل نمو الاستثمارات يسهم في زيادة التشغيل، كذلك يسهم تنوع الهيكل الاقتصادي في زيادة فرص العمل المتاحة، كما يساعد التنسيق بين نمو قطاعات الاقتصاد وبناء رأس المال البشري من حيث رفع مستوى التعليم والتدريب وكذلك الخدمات الصحية في تهيئة المهارات المطلوبة لمواجهه الطلب على العمالة مما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي .

كذلك يسهم استخدام التكنولوجيا المتقدمة وتطويعها لتكون كثيفة العمل ومتطلبات ذلك من الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير في رفع مستوى المهارات البشرية وما يرتبط بذلك من نمو الإنتاجية والتي يكون لها آثاراً تراكمية في زيادة معدل النمو الاقتصادي، كما يكتسب الاهتمام بزيادة الوزن النسبي للمشروعات الصغيرة أهميه كبيره في زيادة عدد المنتجين وتوسيع دائرة القطاع الخاص وما يرتبط بذلك من إتاحة المزيد من فرص العمل وتحقيق العدالة في توزيع الدخل.

يضاف إلى ما سبق أهمية الاستفادة من المتغيرات الاقتصادية الدولية إنما يسهم بشكل كبير في زيادة فرص العمل المتاحة، حيث يسهم زيادة حجم التجارة الدولية وكذلك قدره الدول على زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة والانضمام في التكتلات الاقتصادية في رفع تنافسية الاقتصاد مما ينعكس على زيادة قدراته الإنتاجية ومن ثم في زيادة فرص العمل المتاحة .

إنما العرض السابق يوضح إن الطلب على العمل والذي يحدد بشكل حاكم فرص المرأة العربية في سوق العمل إنما يتأثر بنوعين من المتغيرات تلك المحلية المرتبطة بحجم الاستثمارات ومدى تنوع الهيكل الإنتاجي العربي وكذلك المتغيرات الخارجية المرتبطة بدور كل من في التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك التوجه إلى التكتلات الاقتصادية ، إما

عرض العمل فيتأثر بالبعد الديمجرافي وكيفية بناء رأس المال البشري
وسنتعرض فيما يلي لهذه العوامل من خلال :

أولاً : دور المتغيرات المحلية في التأثير على فرص العمل.

ثانياً : دور المتغيرات الدولية في التأثير على فرص العمل.

ثالثاً : أثر المتغيرات المحلية والدولية في التأثير على فرص المرأة العربية في
سوق العمل.

أولاً: دور المتغيرات المحلية في التأثير على فرص العمل

تتمثل أهم المتغيرات المحلية المؤثرة على فرص العمل في المنطقة العربية في كل من حجم الاستثمار المحلي ونسبته إلى الناتج القومي الإجمالي وكذلك تنوع هذا الاستثمار بين القطاعات الإنتاجية (زراعة - صناعة - تجارة) ثم الأهمية النسبية للاستثمارات كل من القطاعين العام والخاص والأهمية النسبية للاستثمارات العربية الموجهة للتصدير حيث يسهم التصدير إذا ما ارتبط بتطوير المهارات البشرية اللازمة له في توسيع فرص العمل في الدول المصدرة وفيما يلي نتناول هذه المتغيرات.

1- تحليل وضع الاستثمارات العربية:

يوضح جدول (7) معدلات الاستثمار (12) والادخار في الدول العربية عام 2011، حيث تشير بيانات الجدول إلى الانخفاض الملحوظ في معدل نمو الاستثمار في الدول العربية، كما يوضح الجدول تدني نسبة الاستثمارات إلى الناتج القومي الإجمالي في معظم الدول العربية.

جدول (8)

معدلات الاستثمار والادخار المحلي في الدول العربية عام 2011

الدولة	الادخار % من الناتج	الاستثمار % من الناتج	معدل نمو الاستثمار
مجموع الدول العربية	56.4	23.5	6.1
الأردن	25.0	26.0	10.0
الإمارات	48.0	28.3	14.2
البحرين	67.0	2.3	10.8
تونس	34.5	24.1	4.8-
الجزائر	67.1	36.1	9.0
جيبوتي	11.7	18.0	10.3
السعودية	0.6	21.1	22.0
السودان	27.8	19.7	2.0-
سوريا	38.0	25.0	6.1-
العراق	53.7	9.9	15.1
عمان	67.8	24.9	23.1
قطر	83.6	.26	3.2
جزر القمر	04.-	15.5	33.1
الكويت	77.2	15.6	3.3
لبنان	17.5	34.3	9.3
ليبيا	53.5	24.6	61.0-
مصر	24.5	1.1	5.4-
المغرب	41.1	36.0	4.7
موريتانيا	40.3	30.3	38.5
اليمن	26.0	15.1	35.1-

المصدر : صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 ، ابو ظبي ، صندوق النقد العربي ، 2012.

لقد حقق الاستثمار بالأسعار الجارية للدول العربية ارتفاعا بمعدل 6.1 % عام 2011 كما وصلت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي إلى 23.5% وتعد هذه النسبة منخفضة جدا مقارنة بالأعوام السابقة كما حققت موريتانيا والجزائر أعلى نسبة وصلت إلى 30.3% و 36.1% على التوالي ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة الاستثمار الحكومي وأيضا الصناعات الإستخراجية والزراعة والصيد والغابات وكانت النسبة أعلى من المتوسط في الأردن والإمارات والبحرين وتونس وسوريا وعمان وقطر والمغرب، أما بقية الدول العربية فكانت دون المتوسط .

ويشير الهيكل القطاعي الإنتاجي المحلي الإجمالي للدول العربية إلى تركيز هذا الناتج في الصناعات الإستخراجية والخدمات مع ارتفاع الأهمية النسبية للخدمات الحكومية وهو ما يعكس فرص التشغيل المتاحة.

شهد عام 2011 زيادة في الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الإستخراجية بالمقارنة مع بقية القطاعات حيث ارتفعت حصته في الناتج من 35.5% في عام 2010 إلى 40.7% في عام 2011 ، وكان ذلك نتيجة لنمو القيمة المضافة لهذا القطاع بالأسعار الجارية بنسبه 35.2%، على أثر ارتفاع أسعار النفط إلى مستوى قياسي خلال عام 2011، حيث تخطى حاجز 100 دولار للبرميل في الربع الأول من العام، إلى إن وصل لحوالي 108 دولار للبرميل في الربع الأخير.

وقد أدى ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الإستخراجية(13) إلى تراجع الأهمية النسبية لباقي القطاعات مقارنة بعام 2010 رغم ارتفاع القيمة المضافة لهذه القطاعات بالأسعار الجارية ،وجاء قطاع الخدمات الحكومية في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بنسبه 11.1 % كما يوضح جدول رقم (9)

جدول رقم (9)

الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي للدول العربية

معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية			هيكل الناتج المحلي الاجمالي				
-2010 2011	-2009 2010	-2000 2005	2011	2010	-2000 2005	-1995 2000	
25.3	22.0	11.9	62.0	57.9	59.8	55.0	قطاعات الإنتاج السلعي:
6.7	8.5	4.8	5.6	6.2	6.1	7.8	1- الزراعة
35.2	31.4	15.3	40.7	35.5	38.2	30.3	2- الصناعات الاستخراجية
13.5	13.6	7.7	9.0	9.4	9.5	10.6	3- الصناعات التحويلية
6.7	5.4	9.1	6.7	6.9	6.0	6.3	4- باقي قطاعات الإنتاج السلعي
7.8	9.3	8.4	38.0	41.6	39.4	42.5	إجمالي قطاعات الخدمات:
11.3	12.6	7.9	11.1	11.7	10.5	11.5	1- الخدمات الحكومية
18.6	30.7-	11.2-	0.8	0.8	0.9	2.6	2- صافي الضرائب غير المباشرة
18.0	15.5	10.1	100.0	100.0	100.0	100.0	الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: قاعدة بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد

2- الأهمية النسبية للاستثمارات لكل من القطاعين العام والخاص:

على الرغم من تزايد الوزن النسبي للاستثمار إلا إن القطاع العام لا يزال يحظى بأهمية على مستوى هذه الدول سواء في الإنتاج أو التشغيل وذلك مقارنة بدول العالم ، ويعانى القطاع الخاص العربي من التركيز في أنشطة محددة يغلب عليها الاستثمارات كثيفة رأس المال كما سبق.

هذا بالإضافة إلى سيادة نمط الشركات العائلية مقابل المؤسسات ،كذلك يعاني القطاع الخاص من عدم قدرته سواء على الإنفاق على البحث العلمي أو عدم تبني أبحاثاً عملية ترفع من تنافسية هذا القطاع، بالإضافة إلى عدم قدرة القطاع الخاص على تحقيق التنسيق والتكامل مع القطاع العام، وسيطرة القطاع غير المنظم على أداء القطاع الخاص في معظم الدول العربية.(13)

3- الأهمية النسبية للاستثمارات العربية الموجه للتصدير وإحلال الواردات:

يوضح جدول (10)

الهيكل السلعي للصادرات والواردات الإجمالية

(2011-2007)

هيكل الواردات					هيكل الصادرات					
2011	2010	2009	2008	2007	2011	2010	2009	2008	2007	
18.7	18.0	17.0	15.4	13.9	3.7	3.8	3.1	2.9	3.0	السلع الزراعية
13.8	13.6	14.8	17.1	15.1	73.6	71.9	70.8	78.0	76.9	الوقود والمعادن
64.0	65.3	60.6	60.4	62.3	18.0	19.5	16.4	12.5	13.4	المصنوعات
10.1	9.6	7.1	6.9	8.6	6.1	6.0	4.4	3.7	4.1	المواد الكيماوية
19.3	16.3	19.0	18.7	14.5	4.9	4.9	4.3	3.0	2.4	مصنوعات أساسية
28.0	31.2	26.0	26.6	31.5	4.7	5.3	4.5	3.2	3.5	الآلات ومعدات النقل
6.6	8.2	8.5	8.1	7.7	2.4	3.2	3.2	2.5	3.5	مصنوعات متنوعة أخرى

3.5	3.1	7.6	7.0	8.7	4.6	4.8	9.6	6.6	6.7	سلع غير مصنفة
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع

المصدر : صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 ، أبو ظبي ،صندوق النقد العربي

2012.

حيث تشير بيانات الجدول بأن مشروعات التصدير والتي تعتبر من أهم المشروعات التي تساهم في توفير فرص عمل وفقاً لتجارب العديد من الدول النامية التي حققت أداءً متقدماً في هذا المجال ومن هنا يثار التساؤل حول مدى توجه استثمارات عربية للإنتاج التصديري، ويتضح أيضاً من الجدول سيطرة الوقود والمعادن على إجمالي الصادرات العربية ولكنه انخفض من عام 2007 إلى عام 2011 ليصل إلى 73.6% من إجمالي الصادرات العربية (13).

ويعنى ذلك تركيز الاستثمارات في هذا القطاع بالمقارنة بالقطاع الصناعي الذي وصلت صادراته إلى 18% عام 2011 مسجلاً تراجعاً هو الآخر في الفترة محل الدراسة.

أما هيكل الواردات فيوضح سيطرة كل من الآلات ومعدات النقل التي وصلت الواردات فيها عام 2011 4.7% وكذلك المصنوعات التي وصلت إلى 2.4% لنفس العام مما يعني إن البنزين يمثل 47.3% من هيكل الواردات ويعنى إن هناك مجالاً واسعاً لإحلال الواردات في مجال الصناعة، من ناحية أخرى فإن الاتجاه للتصدير في الدول العربية مازال يغلب عليه التوجه للصناعات الإستخراجية وهو ما يعكس عدم الاستفادة بالمزايا التنافسية الموجودة في هذه الدول بالقدر الكاف.

ثانياً: دور المتغيرات الدولية في التأثير على فرص العمل العربية

تتمثل أهم المتغيرات الدولية المؤثرة على فرص العمل في المنطقة العربية في التجارة الخارجية، وأثرها في توفير فرص عمل، وأيضاً يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر وقدرته على توفير استثمارات كثيفة العمل، وأثر التكتلات الاقتصادية في توفير فرص عمل وعلى مدى حجم استفادة الدول العربية من هذه التكتلات.

أ- التجارة الخارجية للدول العربية :

تأثرت التجارة الإجمالية للدول العربية من عام 2011 إيجابياً حيث ساهم استمرار ارتفاع أسعار النفط الخام العالمية في ارتفاع قيمة الصادرات العربية بنسبة 30.6% كما ارتفعت قيمة الواردات العربية بنسبة 12.8% (13).

وعلى الرغم من ارتفاع الصادرات إلا أنها لا توفر فرص عمل بما يتناسب مع الزيادة السكانية، بسبب تركيز الصادرات العربية على فئة الوقود والمعادن، في حين تراجع حصة المصنوعات، كما تراجع حصة السلع الزراعية من الصادرات العربية مقارنة بالعام السابق، وتراجعت حصة المصنوعات في حين أنه استأثرت الآلات ومعدات النقل على الحصة الأكبر، إلا أن حصتها في الواردات الإجمالية تراجعت عام 2011، وبناء عليه فإنه لا توجد فرص عمل كافية .

وبخصوص الدول العربية ذات الصادرات المتنوعة فقد شهدت قيمة صادراتها نسب أقل في عام 2011 حيث ارتفعت صادرات المغرب ومصر والأردن وتونس بنسب تراوحت بين 8.3% و 13.3% .

وفيما يتعلق بالدول العربية التي شهدت اضطرابات سياسية في عام 2011 وهي ليبيا واليمن وسوريا ومصر فقد سجلت صادراتها تراجعاً حاداً حيث تراجعت صادرات ليبيا 71.7% وأيضاً سوريا سجلت انخفاضاً حاداً ليصل إلى 29.2%.

وفيما يتعلق بالواردات في عام 2011 فقد ارتفعت قيمتها في كل من 27 دولة عربية، وتراجعت بين أعلى نسبة بلغت 47.6% في واردات الصومال وأدناها 7.8% في واردات تونس، أما الدول التي سجلت انخفاضاً في قيمة وارداتها وهي ليبيا، اليمن، سوريا والسودان، فقد سجلت ليبيا أعلى

معدل تراجع بنسبة 73.8%، وبلغت نسبة انخفاض واردات اليمن نحو 40.2%، وتراجعت واردات سوريا والسودان بنسبة 30.6% و 8.1% على التوالي في عام 2011 .

ذلك ما يعكس عدم قدرة الدول العربية على تنويع هياكلها الإنتاجية واستمرار اعتمادها على الخارج مما يؤثر سلبا على فرص العمل المتاحة التي يتبعها قطاع التجارة الخارجية.

ب- التجارة البينية العربية:

وفيما يتعلق بالتجارة البينية العربية فقد سجلت قيمه الصادرات البينية زيادة بنسبة 22.1% في عام 2011، أما حصة الواردات البينية العربية فقد ارتفعت لتبلغ 12.3% في عام 2011. (13)

وبلغت قيمة التجارة البينية العربية للبتروال الخام 11.3% في عام 2011 من متوسط التجارة البينية العربية، وبالنسبة للتجارة البينية العربية غير النفطية إستأثرت السلع الزراعية على الحصة الأكبر، ويلى ذلك المصنوعات الأساسية ثم الآلات ومعدات النقل والمواد الكيماوية والمصنوعات المتنوع.

وبالنسبة للتطورات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 2011 قامت الدول الأعضاء في المنطقة بوضع دليل استرشادي للقواعد العربية الموحدة للمنافسة ومنع الاحتكار .

إما فيما يتعلق بالتطورات في تنفيذ برنامج العمل لإقامة الإتحاد الجمركي العربي أستمر العمل حول وضع التعريفات الجمركية الموحدة وتم الاتفاق حول المعايير للمنافسة الجمركية المؤهلة في إطار الإتحاد الجمركي.

وعلى الرغم من كل هذه الجهود إلا انه لم تتحقق أثارها على حجم التجارة البينية حيث لم تتعد 10% مما يشير إلى ضعف تأثيرها في توفير فرص عمل في كافة الدول العربية حيث تتنافس بدلا من إن تتكامل الهياكل الإنتاجية العربية مما ينعكس سلبا على فرص الاستثمار ومن ثم التوظيف.

ج - الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على توفير فرص عمل:

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للنتائج المحلى الإجمالي في الدول العربية بما لا يحقق معدلات التنمية المطلوبة ، وتعتبر السعودية من أكبر عشره دول في العالم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، كما حققت كل من الأردن وتونس والمغرب حجم استثمار أجنبي مباشر أعلى من المتوسط في عام 2010.

وبالرغم من وصول الدول العربية لأعلى معدلاتها لجذب الاستثمار الأجنبي في 2008 إلا أنها انخفضت بشكل ملحوظ في عام 2010 ، حيث في الخمس سنوات الأخيرة حققت دول الخليج أعلى معدلات لاستضافة الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بباقي الدول العربية بنسبه 54% إلى 60% من 2006 حتى 2010 .

يتركز الاستثمار الأجنبي المباشر في 2010 على عدد قليل جدا من الدول العربية بنسبه تصل إلى 80% مثل السعودية 28%، مصر 6.38%، قطر 5.5%، لبنان 4.95%، الإمارات 3.94% وليبيا 3.8%.

كما يوضح جدول رقم 12 معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الاقتصاديات الأكثر تنوعا (الجزائر - مصر - ليبيا - المغرب - تونس - العراق - الأردن - لبنان - فلسطين - سوريا) بنسبه 39% في عام 2006 ، وانخفض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بها ليصل إلى 6% في عام 2008، ثم عاد للصعود مره أخرى في عام 2010 بنسبه تصل إلى 38%. كما كانت البلدان الأقل نموا (موريتانيا - جيبوتي - السودان - اليمن) أقل جاذبيه للاستثمار الأجنبي المباشر. (14)

جدول (12)

تدفقات الاستثمار في الدول العربية فترة 2006-2010
(بالمليون دولار % بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي)

نسبة الاستثمار الأجنبي بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي %			تدفقات الاستثمار بالمليون دولار					
2010	2009	2008	2010	2009	2008	2007	2006	
.....	1.25	8.19	156	257	1794	1756	2915	البحرين
.....	1.02	000	81	1114	6-	112	121	الكويت
.....	3.22	4.87	2045	1471	2528	3431	1588	عمان
.....	8.26	3.41	5534	8125	3779	4700	3500	قطر
4.96	9.78	8.28	28105	32100	38151	22821	17140	السعودية
.....	1.74	5.25	3948	4003	13724	14187	12806	الإمارات
			39870	47069	59970	47007	38070	اقتصاد دول الخليج العربي
0.37	1.27-	9.43	14	38-	338	138	106	موريتانيا
1.74	1.70	1.42	9	9	8	8	1	القمر
....	9.23	23.17	27	100	229	195	108	جيبوتي
....	112	108	87	141	96	الصومال
4.66	4.87	4.48	1600	2682	2601	2426	3534	السودان
.....	0.49	5.78	329-	129	1555	917	1121	اليمن

.....	1433	2990	4817	3825	4965	اقتصاد الدول الأقل نموا
1.44	1.96	1.52	2291	2761	2594	1662	1795	الجزائر
2.92	3.55	5.83	6386	6712	9495	11578	10043	مصر
.....	2.74	4.41	3833	2674	4111	4689	2013	ليبيا
1.36	2.16	2.77	1304	1952	2487	2805	2449	المغرب
3.41	3.67	6.46	1513	1688	2758	1616	3308	تونس
1.74	2.23	2.14	1426	1452	1856	972	383	العراق
6.17	9.67	12.45	1704	2430	2829	2622	3544	الأردن
12.65	13.75	14.41	4955	4804	4333	3376	3132	لبنان
.....	115	265	52	28	19	فلسطين
2.34	4.76	2.79	1381	1434	1467	1242	659	سوريا
.....	24907	26169	31981	30590	27345	الاقتصاد الأكثر تنوعا
3.24	4.70	4.97	66210	76228	96767	81422	70380	إجمالي تدفقات الاستثمار

المصدر: www.academia.edu/1511869/Foreign_Direct_Investment_in_the_Arab_World

وما سبق يمكن القول إن دول الخليج تعتبر أفضل من الدول الأقل نمو والأكثر تنوعا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبناء عليه فإنه يمكن القول إن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية لا توفر فرص العمل الكافية واللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

د- التكتلات الاقتصادية: (15)

جاءت قمة برشلونة لتعلن أوروبا من خلالها ضرورة إقامة منطقة تجارة حرة أوروبية /عربية متوسطة بحلول عام 2010 سميت بالشراكة الأوروبيةمتوسطة بالفعل فقد سارت خطوات هامه في هذا الاتجاه ،فقد مجموعه من الدول العربية (المغرب -تونس - الأردن - مصر وسوريا) اتفاقية شراكة مع أوروبا ،كما تتجه دول أخرى عربيه مثل ليبيا ولبنان إلى عقد مثل هذه الشراكة.

وعلى الرغم من نجاح الدول العربية من النفاذ إلى الأسواق الدولية إلا أن انخفاض تنافسيه دول البحر المتوسط في مواجهه الدول الأوروبية أسهم في اتجاه الميزان التجاري لمصلحة الدول الأوروبية على حساب الدول العربية ومن ثم لم تتحقق الاستفادة المثلى في الاتفاقية.

وأیضا أدى ذلك إلى عدم المساواة حيث يظل ذو التعليم العالي وذو القدرة على امتلاك الموارد هو من يحصل على المنفعة بينما تظل المرأة الفقيرة هي الأكثر تأثرا والأكثر عرضه للمعانة من التغيرات الاقتصادية المتلاحقة.

وهناك من يدعم فكرة إن زيادة التكامل الاقتصادي العالمي من خلال تحرير التجارة والاستثمار والتمويل سيكفل إصلاحا للاقتصاديات القومية ولكن عدد كبير من الدول النامية كان عرضة لعوامل خارجية خارج نطاق سيطرتها وخصوصا القرارات والسياسات - بالأخص الاقتصادية- وتشمل هذه السياسات على إجراءات التحرير الاقتصادي وبرامج الإصلاح الهيكلي وبرامج الخصخصة

وقد أسهمت هذه السياسات في تفاقم المشاكل الاقتصادية في بعض الدول النامية كما أدت إلى فقدان الوظائف وعدم توافر فرص عمل مما أدى ذلك إلى زيادة البطالة ،حيث أثناء السعي لتحقيق الكفاءة عادة ما تختفي الكثير من المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وبالنسبة لمصر على الرغم من الآثار الإيجابية التي تقدمها اتفاقية الشراكة الأوروبية مع مصر إلا إن الميزان التجاري لمصر مع الإتحاد الأوروبي يشير إلى عجز كبير ،مما يشير إلى إن اتفاقية مصر مع الإتحاد الأوروبي مازالت تحتاج إلى مزيد من الجهود لرفع تنافسية الإنتاج المصري، وذلك لتحقيق النفاذ إلى الأسواق الأوروبية بشكل أفضل وهو ما يترتب عليه زيادة فرص للشباب المصري في سوق العمل.

ه- التغيرات المناخية: (16)

تعاني الدول النامية من سلبيات التغير المناخي بشكل أكثر حدة من الدول المتقدمة ،حيث تضافرت بعض الدول العربية من أجل إيجاد وسائل وسبل لمواجهة خطر التكيف مع التغيرات المناخية في المستقبل إلا أن البعض الآخر يعاني من ضعف القدرات، بسبب ضغوط الزيادة السكانية وانخفاض الموارد المالية في حين إن الدول المتقدمة وضعت العديد من الخطط والبرامج للتكيف مع سلبيات التغير المناخي .

وتبدو المرأة في الدول العربية هي الأكثر عرضة للتغيرات المناخية خاصة أن الفئة الأكبر من النساء يعملن في مجال الزراعة وبالتالي وهن أكثر عرضة للكوارث الطبيعية والضغوط البيئية من الرجال ويتضح ذلك فيما يلي :

1- أن الفئة الأكبر من النساء يعملن في قطاع الزراعة وبالتالي فهن أكثر عرضة لأضرار المناخ وندرة الموارد الطبيعية.

2- وبسبب نقص المساحات المزروعة نتيجة للتغيرات المناخية ينخفض نصيب المرأة الريفية في الأرض الزراعية هذا من ناحية ،ومن ناحية أخرى فإنها تعاني من انخفاض الأجر في قطاع الزراعة وخصوصا الأسر التي تعولها المرأة.

3- وبسبب معاناة المرأة من الفقر وانخفاض الأجر فإنها لا تستطيع شراء التكنولوجيا لكي تتكيف مع التغيرات المناخية بالإضافة إلى صعوبة حصولها على الخدمات الزراعية كتكنولوجيا الري وأدوات الزراعة .

4- وبسبب الأضرار التي تلحق بالبنية التحتية التي تسبب تلوث المياه وبالتالي تتأثر الرعاية الصحية للمرأة لعدم وجود خدمات صحية كافية وتكون النساء الحوامل والمرضعات أكثر تأثرا عن غيرهن من النساء .

5- سوء توزيع الغذاء حسب النوع للقطاع العام والعائلي يؤثر سلبا على النساء والفتيات حيث يكن أكثر عرضة لسوء التغذية والعجز خصوصا في المجتمعات التي تعاني من الإجهاد والتوتر البيئي.

6- لا يوجد وقت كافي لكي تستطيع المرأة أن تأخذ حقها في التعليم والتدريب والسياسة وزيادة خطر تعرضهن للعنف القائم على النوع الاجتماعي.

على الرغم من إن الفقر هو مشكلة أساسية لكل البشرية إلا أن في الأساس هي ظاهرة تعاني منها المرأة بشكل فعال ،وننتج عن ذلك مصطلح (تأنيث الفقر) .

لقد زاد في السنوات الأخيرة عدد النساء اللواتي يعانين من الفقر وخاصة في الدول النامية إذا ما قورن بالرجال ،وننتج عن ذلك دخول المرأة في مشكله خطيرة في البلدان التي تمر اقتصادها بمرحلة انتقالية وتعاني المرأة من انخفاض الرعاية الصحية والتعليم والتدريب والقدرة على اتخاذ القرار بسبب سلبيات المجتمع و ضعف اهتمامه بالمرأة والمفاهيم الثقافية الذكورية.

ولقد حققت المرأة أرقاماً قياسية من الفقر في المجتمعات التي تعتمد على المواد الخام في إنتاجها بالإضافة للاضطرابات الناتجة عن تغيرات المناخ ،وذلك عكس المجتمعات الأخرى التي توفر للمرأة كل احتياجاتها من عمل خارجي وأجور مرتفعه وبالإضافة لمراعاة الرعاية المنزلية للمرأة وأوقات وجودها بالمنزل.

ولكي تتجح الدول النامية في مواجهة التغيرات المناخية فيجب مضاعفة جهودها في التخفيف من حدة الفقر، تعزيز الأمن الغذائي، توفير المياه، مكافحه تبوير الأراضي الزراعية ،التخفيف من خسارة التنوع البيولوجي ونظام الخدمات الإيكولوجي.

وتعد أهداف التنمية المستدامة في حاجه إلى المزيد من الجهود والخطط من أجل تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والنهوض بالمرأة ،ويجب إن تتسم المجتمعات بالمرونة لمواكبة التكنولوجيا لكي يمكنهم من التكيف مع التأثيرات الناتجة عن التغيرات المناخية في المستقبل ،وهناك العديد من الاستراتيجيات المحلية لمواجهة السلبيات التي سوف تنتج عن التغيرات المناخية في المستقبل لكي تتوافر فرص عمل للمرأة العربية وتوفير الرعاية الصحية لها والتعليم والتدريب.

وتتصافر العديد من الجهود الدولية والمحلية في إطار التعاون الدولي من أجل مواجهة التحديات التي تفرضها التغيرات المناخية في المستقبل ومن ثم مواجهة السلبيات التي تفرضها على المجتمع والمرأة ،وتوفير سبل حماية المرأة وتوفير لها كافه متطلباتها لمواجهة هذا التغير .

ثالثاً : أثر المتغيرات المحلية والدولية على وضع المرأة في الدول العربية وتوفير فرص عمل لها

أ- أثار المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية العالمية والمحلية على النوع الاجتماعي: (17)

لقد حدثت تغيرات كبيرة في الحقبة الأخيرة تمثلت في تحولات اقتصادية وسياسية وتبلورت هذه التغيرات في العولمة، ونعني بذلك أثر المتغيرات الدولية على الاقتصاديات الدولية وإنشاء منظمة التجارة العالمية.

ولا شك إن هذه المتغيرات سيكون لها أثراً هاماً في تحديد الاحتياجات العلمية والإستراتيجية للمرأة بهذه الدول كما يجب متابعه هذه المتغيرات العالمية باستمرار وتحديد إمكانية الاستفادة منها وتجنب أثارها السلبية والتحرك لمواجهتها، والأخذ في الاعتبار أهميه دور المجتمع المدني والجمعيات الأهلية في رفع كفاءة الموارد البشرية .

وأدى النظام العالمي الجديد إلى تعديل الكثير من المفاهيم وظهور مناهج وأدوات كثيرة في مجال التنمية بالإضافة إلى المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والمحلية الناتجة عن إعادة هيكلة اقتصاديات دول نامية كثيرة، من ضمنها مصر، والأخذ بنظام الاقتصاد الحر واقتصاديات السوق، والبدء في برنامج خصخصة قطاع الأعمال العام والتركيز على القطاع الخاص.

كل هذه المتغيرات فرضت دوراً هاماً لصانعي القرار لدعم دور المرأة وزيادة مشاركتها في التنمية عن طريق تضمين النوع الاجتماعي في سياق التنمية وما يتطلب ذلك من إعداد الموازنات من منظور النوع الاجتماعي، مما يستدعي العمل على كفاءة استخدام الموارد طبقاً للأولويات، ويعنى ذلك ضرورة إتباع منهج جديد في التعامل مع البنود المختلفة للنفقات والإيرادات بالموازنات العامة حتى يمكن تخصيص الموارد وفقاً للأولويات الاحتياج مثل المرأة الفقيرة والشباب.

ومن هنا ظهرت أهمية تضمين النوع الاجتماعي في سياق التنمية وفي إعداد الموازنات العامة للدول بوجه عام، وفي مصر سعت الدولة جاهدة لان تأخذ في اعتبارها وضع المرأة في المجتمع المصري مقارنة بوضع الرجل في جميع برامجها ومشروعاتها ولكي تحقق الخطة الأهداف والنتائج المرجوة كان يجب القيام في عمل مبادرات لإعداد الموازنة العامة

من منظور النوع الاجتماعي من أجل تحقيق العدالة والمساواة بين الرجل والمرأة .

وإدراج النوع الاجتماعي في الموازنة سوف يضمن حصول الرجل والمرأة على الموارد والفرص التنموية مما يضمن إحداث تنميه اقتصاديه واجتماعيه ، وان حدثت عدالة في النوع الاجتماعي فإن الاقتصاد ينمو بصوره أسرع ويستطيع الفقراء الخروج من دائرة الفقر ويسير المجتمع نحو رفاهية أعظم لكل من الرجال والنساء والأطفال .

ولكي يتم تحقيق الأهداف المرجوة من تضمين النوع الاجتماعي يجب الوعي باختلاف وضع ومكانة المرأة في المجتمع من وضع ومكانه الرجل حيث من هنا تتطلق نقطه البداية عند وضع الخطة ويرجع هذا إلى أسباب تاريخيه وثقافيه أثرت على وضع مكانة كل من الرجل والمرأة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

وبناء عليه فإن التخطيط السليم الذي يأخذ قضايا النوع الاجتماعي في الحسبان يستطيع إن يضمن مقدره المرأة للتوصل إلى الموارد اللازمة لكي تستطيع إن تستفيد من الفرص التي أنتجتها الخطة لها وحتى تستطيع إن تكون منتجة ومساهمة حقيقية في رفع رفاهية الأسرة والمجتمع بأسره.

يعتبر توفير الصحة والتعليم والتدريب ضماناً حقيقياً للمرأة من أجل الحصول على جزء كبير من حقها لسد الفجوة النوعية للنوع الاجتماعي كما إن توفير رأس المال اللازم لإقامة المشاريع ولتوفير فرص توظيف وخلق فرص عمل جديدة يجب إن يوجه جزء كبير منها للمرأة ، كما يجب الأخذ في الاعتبار إن وضع المرأة أكثر تدنياً من الرجل بالنسبة لآليات عمل السوق وبالنسبة لوضعها في المؤسسات المختلفة.

إن إدراج النوع الاجتماعي في الخطة والموازنة هو عبارة عن إستراتيجيه جديدة تهدف إلى ضمان تحقيق العدالة والمساواة بين الرجل والمرأة في المشاركة في تحقيق أهداف الخطة والموازنة في الاستفادة من نتائجها .

و تعد مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي مؤشراً هاماً من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ، ويتطلب ذلك معرفة مدى تأثر المرأة باتفاقيات تحرير التجارة ، ويجب في ظل ذلك مراعاة إن عمل المرأة يتميز بعدة سمات قد تعوق استفادتها من اتفاقيات تحرير التجارة وتتمثل في (18):

1- التخصص الوظيفي وتتمثل في ارتباط بعض الوظائف والمهن بالنساء على أساس طبيعتهن وتركزهن في القطاع الخدمي والتمريض والتدريس .

2- تعدد ادوار المرأة في سوق العمل من كونها أما وزوجة في المقام الأول ، فهي تجمع بين أدوار عديدة وقد تتسبب هذه الأدوار في التأثير على وضعها في المشاركة في سوق العمل ، بالإضافة إلى عدم كفاية الخدمات الاجتماعية الموجهة للمرأة والتي تمكنها من الملائمة بين أدوارها التقليدية ودورها كامرأة عاملة ، حيث ارتفعت نسبة الإناث ممن يعملن لحساب أسرهن من 19.5% عام 2002 إلى 31.6% عام 2005.

3- ارتفاع نسبة النساء المسئولات عن أسر ، حيث أظهرت بعض الدراسات إن الأسر التي تعولها النساء تتركز غالباً في الشرائح الأكثر فقراً وان نسبتها لا تتخفف عن 20% وفي ظل احتياجها المادي لإعالة الأسر فإنها قد تضطر إلى قبول إي عمل .

4- ارتباط عمل المرأة بالقطاع الغير رسمي والمشروعات الصغيرة ، حيث تتوفر فرص العمل أمام النساء في القطاع الغير رسمي أو المشروعات المتناهية الصغر ، ذلك لان طبيعته هذه الأعمال تتناسب في ظل مرونة هذه الأعمال والتي تتيح لهن القيام بالتزاماتهن العائلية ، وان هذه المجالات تؤثر سلباً على النساء من خلال ما يلي :

- عدم تمتعهن بأي مزايا في ظل ضعف قدراتهن التفاوضية.
- عدم الاستقرار الاجتماعي حيث لا تخضع لقوانين التأمينات الاجتماعية.
-

ب - أثر تحرير التجارة على المشاركة الاقتصادية للمرأة : (19)

يمكن لتحرير التجارة إن يؤثر ايجابياً على توفير فرص عمل المرأة من خلال تشجيع الدول النامية على التخصص في استخدام الصناعات كثيفة العمل ، ومن ثم يزداد الطلب على عنصر العمل غير الماهر مما يرفع من معدل أجره بالمقارنة بالعمل الماهر ويساعد ذلك في توفير فرص عمل للإناث ، وبناءاً على ذلك تتخفف الفجوة في الأجور ويتضح ذلك من تجارب الدول التي جذبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثل (الصين - الهند - ماليزيا) .

ومن ناحية أخرى يمكن لتحرير التجارة إن يؤثر سلباً ، حيث فتح الأسواق المحلية أمام الواردات المنافسة يضر بعض المنتجين المحليين ويدفع إلى تخفيض

التشغيل في الصناعات المنافسة للواردات ومن هنا تحدث فجوة بين الذكور والإناث في الأجر.

1- أثر اتفاقية المنسوجات على المشاركة الاقتصادية للمرأة: (19)

تلعب صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة دوراً هاماً في توفير فرص العمل للإناث في الدول النامية ، حيث تجذب هذه الصناعة الإناث في الدول النامية ومن هنا تزداد مشاركة الإناث في القطاع الصناعي ويسهم ذلك في تحسين دخل الأسر.

كما إن الدخل المحقق منها مكن المرأة من الإنفاق على التعليم والصحة والادخار ومن ثم الاستثمار، ولكن مع التقدم التكنولوجي لهذه الصناعة فان الأولوية والتفضيل أصبح للذكور في هذه الصناعة في ظل ارتفاع مستوى تعليمهم.

إلا إن اتجاه الدول إلى استخدام القيود غير التعريفية يؤثر بدرجة كبيرة على النساء ، حيث ان فرض رسوم مكافحة الإغراق على ملاءات السرائر المصدرة للإتحاد الأوروبي من الهند أدى إلى انخفاض التشغيل بحوالي 1000 عامل أغلبهم من النساء .

وأيضاً تضعف قدرة المرأة الحائزة للمنشأة في هذه الصناعة على النفاذ إلى أسواق التصدير وذلك يرجع إلى :

- ضعف المعلومات المتاحة لها عن أسواق التصدير ومتطلبات الطلب الخارجي
- نقص الوعي بشأن القيود غير الجمركية وكيفية التعامل معها
- افتقادها للبرامج التدريبية المتعلقة بالتسويق أو المتطلبات البيئية اللازمة لنفاذ السلع إلى أسواق التصدير

2- أثر اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات على المشاركة الاقتصادية للمرأة:

(19)

عند تحرير التجارة في القطاع الخدمي يكون لذلك أثراً إيجابياً على توفير فرص العمل وخاصة إن معظم تجاره الخدمات تتم عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر وما يرتبط بها من توفير فرص عمل .

حيث أّسم الاقتصاد المصري بارتفاع نسبه مساهمه المرأة في القطاع الخدمي حيث بلغت مساهمتها 62% مقارنة ب 28% في القطاع الزراعي و 10% في القطاع الصناعي عام 2004 .

ولا يقتصر تركز المرأة في القطاع الخدمي فقط في بعض الوظائف الخدمية مثل التعليم 40% والصحة 46% مقارنة بالذكور في التعليم 60% والصحة 54% ، وعلى الرغم من ذلك تتخفص نسبه النساء في المشاركة في قطاع السياحة حيث لم تتعد النسبة 5% مقارنة بالذكور 95% .

وهناك مخاوف من تحرير التجارة في قطاع الخدمات لما يصاحب ذلك من تكلفه متمثلة في زيادة حدة المنافسة ، وارتفاع تكلفه الحصول على بعض الخدمات مثل التعليم والصحة .

ويمكن استخدام أثر تحرير التجارة على المشاركة الاقتصادية للمرأة في التفاوض حول نوعيه الخدمات التي يتم الاتفاق على تحريرها وكيفية مواجهه أثار هذا التحرير خاصة على المرأة .

ج - أثار الشراكة الأورومتوسطية على النوع الاجتماعي: (15)

أثار يعكسها الواقع التطبيقي والخبرة العملية ، حيث إن إلغاء الرسوم الجمركية على المدخلات الصناعية في سلع وسيطة ومواد أوليه سينعكس مباشرة على تدعيم القدرة التنافسية للمنشآت في الداخل والخارج وتخفيض الأسعار أو تعظيم الربح وهو ما سينجم عنه توفير إمكانات لإعادة الاستثمار مما يعنى القدرة على خلق فرص عمل جديدة .

وان تنفيذ الشراكة إذا ما رافقه إدخال الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة على النظم الاقتصادية العربية سيؤدى إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مما يعنى إمكانية ارتفاع معدلات النمو وخلق فرص عمل وتطوير القاعدة التكنولوجية الوطنية ، والمستفيد الأول سيكون العمالة الماهرة سواء كانت نسائية أم ذكورية وان النسبة المحدودة من العمالة النسائية العربية التي تتمتع بالقدرات المهارية العالية سوف تتزايد الحاجة إليها بمعدلات أعلى.

ولابد من تدعيم القطاع الزراعي حيث انه يضم نسبه كبيرة لا يستهان بها من العمالة النسائية العربية ولذا فمن المتوقع استقالة النساء والعاملات في هذا القطاع التطويري الذي سوف تحدثه الشراكة الأورومتوسطية.

وأيضاً نص البيان على ضرورة تحرير التجارة في مجال صناعات النسيج والملابس الجاهزة والإلكترونيات وهي مصانع مولده لفرص العمل بشكل عام، وخصوصاً النسائية منه .

- مقترحات تفعيل المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية:- اظهر العرض السابق الحقائق الآتية

1- أن المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية يمكن ان تلعب دوراً فاعلاً في تحقيق النمو الاقتصادي اذا ماتحوّلت من خلال اتخاذ السياسات المناسبة من طاقة مهدرة إلى طاقة فاعلة

2- أن تحقيق هدف تفعيل المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية لخدمة أهداف التنمية إنما تتطلب تحسين الموارد والفرص المتاحة لها ولايتاتي ذلك الا من خلال دمجها في خطط التنمية وإعداد الموازنات المستجيبة للنوع الاجتماعي وكذلك تفعيل دور المجتمع المدني في تحقيق هذا الهدف ويتطلب ذلك الاستثناء الي الإحصاءات المصنفة وفقاً للنوع الاجتماعي علي المستوي العربي

3- يتطلب تفعيل المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية التعرض لأهم التحديات المؤثرة علي ذلك واهمها رفع انتاجية المرأة العربية من خلال دعم قدراتها المهنية ومايرتبط بذلك من تعليم وتدريب وتقديم خدمات صحية مناسبة هذا بالاضافة الي اتاحة الفرص الاقتصادية والتي تتمثل في فرص عمل تتناسب مع قدراتها وظروفها الاجتماعية وكذلك إتاحة المجالات لها في مجال المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر حيث يتيح ذلك التغلب علي تركيز المرأة العربية في الأنشطة المتدنية الدخل وانخفاض فرصها الاقتصادية مما ينعكس سلباً علي الأداء الاقتصادي للدول العربية

4-يصعب تفعيل المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية بمعزل عن التخطيط لمعدل نمو الناتج في هذه الدول ومجالات النمو من حيث التوسع المطلوب للاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الثلاث الصناعة والزراعة والخدمات ، حيث يتيح هذا التخطيط تحديد دور القطاع الخاص سواء كان كبيراً ويعتمد علي مشروعات مغذية أو متوسط أو صغيرة ومتناه الصغر ، حيث يسهم ذلك في تحديد فرصاً لانهاية للمرأة العربية إما من خلال المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر او للعمل لدي الغير في هذه الأنشطة ويتكامل مع ذلك

الاستفادة من المتغيرات الدولية والإقليمية في الإنتاج والتسويق الا ان هذه الاستفادة إنما تتطلب خطة شاملة لتأهيل الموارد البشرية من ذكور وإناث مع مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي والتي تحدد أسباب ضعف فرص المرأة للاستفادة من الفرص واستهداف هذه الأسباب لخفض الفجوة النوعية في المهارات وتعظيم مشاركة المرأة العربية الاقتصادية .

5- علي الرغم من الجهود العربية في مجال تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة الا ان هذه الجهود لم تصل إلي المستوى الذي يتناسب مع تطلعات الشعوب العربية لمستقبل افضل تسهم فيه المرأة العربية بدور فاعل ، ويتطلب ذلك أهمية تفعيل المؤسسات العربية وعلي رأسها منظمة العمل العربية والتي أسفرت جهودها عن إنشاء لجنة المرأة العاملة العربية وكذلك يتطلب الامر التنسيق والتكامل بين الجهود العربية لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة العربية بشكل متكامل أي بالاستفادة بكل الفرص والموارد ليس علي مستوى كل دولة عربية بمفردها ولكن بشكل جماعي (ولنا في تجربة الاتحاد الاروبي امثلة هامة لاستثمار) وهو مايتيح تعظيم الاستفادة من الموارد العربية لصالح المواطنين العربي

قائمة المراجع

اسم المرجع	م
يمن الحماقي ،"دور المرأة فى التنمية " دراسة أسلوب الدول المتقدمة والنامية ، ندوة دور المرأة فى المشروعات الإنتاجية ، وزارة الشؤون الاجتماعية واليونيسيف، 1993 .	1
The World Bank,World development report,"Gender Equality and Development", The World Bank, 2012.	2
ILO, Women in Labor Markets : Measuring Progress and Identifying Challenges , Geneva, ILO .	3
OECD, Employment Our look ,Paris , OECD, 2007.	4
البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " المساواة بين الجنسين والتنمية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " ، البنك الدولى ، 2012.	5
UN, Arab Development Challenges Report, UN, 2011.	6
يمن الحماقي ، الاقتصاد التطبيقي ، القاهرة، جامعة عين شمس.	7
الاسكوا :عمل المرأة فى المنطقة العربية وقائع وافاق ، نيويورك ، الاسكوا، 2012	8
ESCWA,Addressing Barriers to Women 's Economic Participation in the Arab Region, ESCWA,2011.	9
الاسكوا ، تحكم المرأة فى الموارد الاقتصادية وحصولها على الموارد المالية ،الاسكوا ، سلسلة دراسات عن المرأة العربية فى التنمية العدد 36 ، 2009.	10
ESCWA,Women's Control Over Economic Resources And Access To Financial Resources. ESCWA,Arab Women and Development Series Number 36,2009.	11
يمن الحماقي ،العولمة وسبل تطوير مشاركة المرأة فى التنمية الاقتصادية ، منتدى المرأة والاقتصاد ، . 2002	12

صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 ، ابو ظبي ،صندوق النقد العربي 2012،	13
www.academia.edu/1511869/Foreign Direct Investment in the Arab World	14
منظمة العمل العربية ,اثر الشراكة الأورومتوسطية على العمالة العربية النسائية، منظمة العمل العربية . 2010,	15
Yomn El Hamaky, Ihab Nadim: Applied Economics, Ain shams university.	16
منظمة المرأة العربية ,النوع وعلم اجتماع العمل والمؤسسة, منظمة المرأة العربية , 2011	17
منظمة المرأة العربية ,النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي ، منظمة المرأة العربية .2010	18
منال متولى, هاله صقر، نحو وضع سياسته تجاريه مستجيبه للنوع الاجتماعي في مصر، مركز البحوث الدراسات الاقتصادية والمالية ، القاهرة ، 2007 .	19